

وقد المرسوم الصادر بتاريخ ٢٧ من يونيو سنة ١٩٤٦ بتأسيس شركة مساهمة مصرية تدعى الشركة الأهلية للكهربائية والكيماوية "نوكو" ٤

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٧٢ بعد أجل الشركة الأهلية للكهربائية الطبية والكيماوية "نوكو" شركة مساهمة متنعة بمحنسية جمهورية مصر العربية لمدة خمس سنوات تبدأ من ٢٧ يونيو سنة ١٩٧١ ٤

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٤ لسنة ١٩٧٧ بعد أجل الشركة الأهلية للكهربائية الطبية والكيماوية "نوكو" شركة مساهمة متنعة بمحنسية جمهورية مصر العربية لمدة سنة تبدأ من ٢٧ يونيو سنة ١٩٧٦ ٤

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٧٦ بتفويض رئيس مجلس الوزراء في مباشرة بعض اختصاصات رئيس الجمهورية ٤

قرار :

(المادة الأولى)

مد أجل الشركة الأهلية للكهربائية الطبية والكيماوية "نوكو" لمدة ثلاثة سنوات تبدأ من ٢٧ يونيو سنة ١٩٧٧ ٤

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ٤

صدر براسة مجلس الوزراء في ٣ صفر سنة ١٣٩٨ (١٢ يناير سنة ١٩٧٨) ٤

محمود محمد سالم

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٧٨

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ٤

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن توزيع ملكية المقارارات للتفعمة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له ٤

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٧٠ بشأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بتوزيع الملكية للتفعمة العامة والاستيلاء على العقارات ٤

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٧٦ بتفويض رئيس مجلس الوزراء في مباشرة بعض اختصاصات رئيس الجمهورية ٤

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٧١ لسنة ١٩٧٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ٤

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٧٧ بإعادة تشكيل الوزارة والقرارات المدللة ٤

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١٤ لسنة ١٩٧٧ بقيام بعض السادة الوزراء بأعمال من بقبيب منهم ٤

قرار :

(المادة الأولى)

يقوم السيد الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية باعمال كل من السيد / عبد المنعم الصاوي وزير الإعلام والثقافة والسيد / محمد ابراهيم كامل وزير الخارجية ، في حالة تغيب أي منهما ٤

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ٤

صدر براسة الجمهورية في ٢ جانفي الأولى سنة ١٣٩٨ (١٠ أبريل سنة ١٩٧٨) ٤

أzuor السادات

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٤ لسنة ١٩٧٨

بعد أجل الشركة الأهلية للكهربائية الطبية والكيماوية "نوكو" ٤

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ٤

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأوراق المالية والشركات ذات المسئولية المحدودة ٤